

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس الديوان الملكي العامر

معالي رئيس مجلس النواب

نحن موظفو وموظفات وزارة العمل و من حرصنا على قول كلمة حق وإبداء النصح والمشورة لمصلحة وطننا الغالي، مشيرين الى مخرجات لجنة تحديث القطاع العام والتي نسبت بإلغاء وزارة العمل و توزيع مهامها على عدة وزارات.

نرجو التكرم بالعلم ان هذا الامر يشير إلى توجه أصحاب رسم السياسات نحو إلغاء مهام رئيسية وتقليص العمل بها الأمر الذي يؤثر بلا شك على حقوق أصحاب العمل والعمال وتمثيل الحكومة في سوق العمل.

إن هذا التوجه لا يستند إلى دراسة أثر القرار المتوقع على أطراف الانتاج الثلاثة من عمال وأصحاب عمل وحكومة، ولا يراعي مهام عمل وزارات العمل وأدوارها المتعارف عليها في المعايير الدولية وتجارب الدول، حيث لا يوجد دولة في العالم لا يكون فيها وزارة أو هيئة خاصة بشؤون العمل والعمال!

إن سياسة العمل وتنفيذها هي مسؤولية مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة والتوزيع على مختلف الوزارات التي لها مهامها الرئيسية والتي قد تتعارض في المصالح فيما بينها، فعلى سبيل المثال إن وزارة الصناعة والتجارة والتموين تمثل أصحاب العمل والتي قد تتعارض مصالحهم وحقوق العمال.

اصحاب الدولة والمعالي

أرجو التكرم بالعلم بأن وزارة العمل تقوم على تنفيذ سياسة تنظيم وضبط سوق العمل وفقا لأحكام قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته ، خدمات التشغيل والتوجيه المهني، التفتيش والسلامة والصحة المهنية، تسوية النزاعات العمالية الجماعية، تسجيل النقابات العمالية وأصحاب العمل ، تحديد الحد الأدنى للأجور، خدمات التدريب المهني والموارد البشرية، والحوار الاجتماعي، الحماية الاجتماعية، حيث تقوم وزارة العمل بالتشاور والتعاون والتفاوض والتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين عمالا وأصحاب عمل لتحقيق ذلك.

أنشئت وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام 1976م بموجب نظام تنظيمها رقم (40) لسنة 1976م، وتتولى الوزارة منذ إنشائها مسؤولية تحقيق الأهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة، ولمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر وزارة العمل من الوزارات الخدمية الرئيسية التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمواطنين وغير المواطنين المتواجدين على أراضي المملكة، والذين يتراوح عددهم حوالي المليونين أردني وغير أردني يتلقون 78 خدمة تقدم من قبل 50 مديرية/وحدة/مكتب خدمات في كافة محافظات المملكة.

كان من المتوقع لدى كل من وزارة العمل وأطراف الانتاج أن يكون من نتائج تطوير القطاع العام تمكين الوزارة ضمن الأطر والمعايير المتعارف عليها وتجارب الدول وليس الغاءها! وهي وزارة سيادية لدورها وأثرها على سياسات سوق العمل والحوار الاجتماعي وأثرها على المساءلة وسيادة القانون.

اصحاب الدولة والمعالي

نرجو ضرورة توجيه لجنة تحديث تطوير القطاع العام لعقد اجتماعات مع كوادر الوزارة الفنية لتطلعها على طبيعة عمل الوزارة وأبرز مهامها، حيث تقوم الوزارة على تنفيذ سياسات تنظيم شؤون العمال غير الأردني من خلال تحديد نسب لتشغيل العمال الاردنيين وتحديد المهن المغلقة امام العمال غير الاردنيين وهي جزء من عمل الوزارة وليس فقط مهمتها اصدار تصاريح العمل اضافة الى المهام الاخرى المتعلقة بالتفتيش والتشغيل وشؤون المرأة ومنع الاتجار بالبشر والحد من عمل الاطفال وتسويق الكفاءات الاردنيه على الصعيد الخارجي و دعم تشغيل الاردنيين من خلال الفروع الانتاجية في المناطق النائية وغيرها من المهام، كما ونرجو ضرورة اطلاق اللجنة على سير عمل الوزارة بكافة برامجها ومشاريعها.

اصحاب الدولة والمعالي

إن وزارة العمل تقوم بتقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل من خلال تنظيم شؤون العمال وتعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية والحماية الاجتماعية وتعزيز علاقات العمل وتنظيم العمل المهني. بالإضافة إلى زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص ورفع انتاجية العامل وتغيير ثقافة العمل نحو العمل المهني والتقني. ويكون ذلك بتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان تضافر الجهود في التشغيل وتحسين حاكمية القطاع، ورفع جودة الخدمات المقدمة وأتمنتها من خلال ضمان تطبيق معايير الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي ودعم الابداع والافكار الابتكارية ، اضافة الى دور وزاره خلال جائحة كورونا فهي من اول الجهات الحكومية التي كان لها دور بارز بالحفاظ على استقرار سوق العمل والحفاظ على فرص العمل للاردنيين فكانت اول الجهات التي انشأت المنصات الالكترونيه لاستقبال الاستفسارات والشكاوى العماليه في ظل الجائحة وفتح غرف العمليات على مدار 24 ساعه ومتابعة تطبيق الاشتراطات الصحية لمواجهة الجائحة واثرها .

اصحاب الدولة والمعالي

إن وزارة العمل على أتم الاستعداد بإعداد دراسة تقييم للأثر التشريعي لإلغاء وزارة العمل على سوق العمل بكافة أطرافه، ونرجو منكم التكرم بالإطلاع على نبذة حول أبرز الانجازات في قطاع العمل على مر السنوات، بالإضافة إلى تمثيل الوزارة على الصعيدين العالمي والعربي من خلال تمثيله في منظمتي العمل العربي والدولي والاتفاقيات الثنائية المبرمة مع مختلف الجهات.

اصحاب الدولة والمعالي

بما ان الموضوع قيد العرض لدى مجلس الوزراء الموقر وبالتالي فأنتم اصحاب القرار في قبوله من عدمه ومن باب حرصنا على وطننا الغالي وتاريخنا المشرف وحرصا منا على ان لا يدون التاريخ انه وفي عهدكم تم الغاء وزارة

العمل في الاردن وهدم منظومة اصلاح متكاملة جرى العمل عليها عبر عقود مضت لما فيه مصلحة الوطن اولاً، وانتماءً لوطننا الغالي ولوزارتنا التي تشرفنا بان نكون جزءاً منها وحرصنا على تقديم الخدمة الفضلى للعمال واصحاب العمل وحفاظاً على مصلحة الطرفين والتي نفخر نحن موظفي وزارة العمل بالمحافظة عليها تطبيقاً لاحكام القانون للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولكوننا في دولة مؤسسات وقانون فكلنا امل ورجاء من دولتكم اعادة دراسة القرار والاثر المترتب عليه تطبيقاً للاتفاقيات ومعايير العمل الدولية لما لوزارة العمل من دور للموازنة بين اطراف الانتاج.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مرفق (1): انجازات قطاع العمل

مرفق (2): وزارات العمل في دول المنطقة

مرفق (3): الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام 2022-2025 www.mol.gov.jo

مرفق (4): تقرير سنوي لوزارة العمل www.mol.gov.jo

مرفق (5): توافيق موظفي وزارة العمل

مرفق (1): انجازات قطاع العمل

انجازات قطاع العمل حسب السنوات:

1976:

- إنشاء وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام 1976 بموجب نظام تنظيمها رقم (40) لسنة 1976.
- إنشاء مؤسسة التدريب المهني بموجب القانون المؤقت رقم (35) لسنة 1976.

1977:

- إنشاء صندوق للضمان الإجتماعي.

1978:

- صدور القانون المؤقت رقم 30 لسنة 1978 وأنشئت بموجبه المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.

1980:

- بدء أولى مراحل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بشمول المنشآت الكبيرة (منشآت منتقاة) وشمول المنشآت التي يعمل بها خمسون عامل فأكثر.

1981:

- شمول المؤسسات العامة والدوائر الحكومية غير المشمولة بنظام التقاعد المدني بالضمان الإجتماعي.

1982:

- شمول البلديات والمجالس القروية بالضمان الإجتماعي.

1984-1987:

- شمول العاملين المدنيين الأردنيين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالضمان الإجتماعي.
- شمول المنشآت التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر بالضمان الإجتماعي.
- شمول المنشآت التي تستخدم خمسة عاملين فأكثر بالضمان الإجتماعي.
- تطبيق التأمين على أساس اختياري للأفراد بالضمان الإجتماعي.

1992:

- إنشاء صندوق التنمية والتشغيل بموجب قانون صندوق التنمية والتشغيل رقم 33 لسنة 1992

:1995

- شمول العاملين الجدد في قطاع الخدمة المدنية بالضمان الإجتماعي؛ حيث أوقف الشمول بالتقاعد المدني.

:1996

- اصدار قانون العمل رقم 8 لسنة 1996.

:1999

- تطبيق الأردن ولأول مرة سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور، اقرار الحد الأدنى للأجور بمقتضى المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 والذي بدأ 1999/10/01.
- فتح باب التشغيل من خلال المكاتب الخاصة للتشغيل بموجب نظام المكاتب الخاصة للتشغيل رقم 21 لسنة 1999.
- استحداث مديرية التعاون الدولي في وزارة العمل لتفعيل قنوات التواصل مع المنظمات العربية والدولية وتنمية علاقات الوزارة مع هذه المنظمات.

:2000

- البدء بحوسبة أعمال وخدمات وزارة العمل.
- البدء بتنفيذ أهداف استراتيجيات الخطة الخمسية لقطاع القوى العاملة.

:2001

- صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (19) لسنة (2001).
- اعداد مشروع نظام تنظيم استقدام واستخدام العاملين بالمنازل.
- استضافة وعقد مؤتمر العمل العربي في عمان برعاية ملكية سامية.
- إنشاء الوحدة الاستثمارية بموجب احكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (19) لسنة 2001 كمؤسسة مستقلة إداريا لاستثمار وإدارة أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- انشاء صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني والذي تأسس بموجب المادة رقم (6) من قانون مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني رقم (58) لسنة (2001).

:2002

- تأسيس وحدة خاصة لخدمة الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة QIZ وقد بلغ عدد الأردنيين أكثر من 15000 عامل وعاملة.
- صدور القانونيين المؤقتين (60،51) لسنة 2002 المعدلين لقانون العمل رقم (8) لسنة 96 وتعديلاته.
- توقيع مذكرة التفاهم "مشروع القضاء والحد من عمل الأطفال" مع منظمة العمل الدولية ILO.

:2003

- اصدار نظام فئات عمال الزراعة الخاضعين لاحكام قانون العمل رقم 4 لسنة 2003.
- اعداد وإقرار استراتيجيات الاستثمار التي تحكم عمل الوحدة الاستثمارية.
- مباشرة الوحدة الاستثمارية عملها وبحجم موجودات بلغ 1.6 مليار دينار.

:2003

- شمول العسكريين المجندين بعد تاريخ 2003/01/01 بالضمان الاجتماعي.
- الوحدة الاستثمارية، المشاركة في قرض تجمع بنكي لصالح شركة مشروع الخبرة السمرا بقيمة كلية تبلغ حوالي 7 مليون دينار أردني.

:2004

- عقد المؤتمر الوطني للحد من الفقر والبطالة حيث تم اعتماد الحوار الوطني الشامل.
- انشاء مركز التشغيل الوطني لتوفير خدمات التشغيل الالكتروني.
- تعيين المستشارين العمالين بهدف تسويق الكفاءات الأردنية.
- الوحدة الاستثمارية، منح مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتميبتها (موارد) قرض بقيمة 25 مليون دينار .
- الوحدة الاستثمارية، بدء تنفيذ مشروع الزيتون (1) بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وبعض الجهات من القطاع الخاص لاستثمار وتطوير قطعة الأرض من أراضي جنوب عمان والبالغة مساحتها 536 دونماً.

:2005

- المباشرة بتنفيذ مشروع التدريب الوطني والذي يهدف الى دعم تدريب الباحثين عن عمل لفترة محددة مقابل التزام صاحب العمل بتشغيلهم.
- استضافة مؤتمر القمة الأوروبيةمتوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وبموجبه تم الموافقة على تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.
- الوحدة الاستثمارية، افتتاح فندق الانتركونتنتال/العقبة.
- الوحدة الاستثمارية ، بدء تنفيذ مشروع الزيتون (2) بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وبعض الجهات من القطاع الخاص لاستثمار وتطوير قطعة الأرض من أراضي جنوب عمان والبالغة مساحتها 412 دونماً .
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بجائزة أفضل حملة إعلامية.

:2006

- انشاء معاهد متميزة للتدريب المهني (CoE)، المعهد الأردني الكوري للتكنولوجيا/ بالتعاون مع الجانب الكوري.

- المساهمة في إنشاء الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب وتمكينها من إدارة وتشغيل عدد من معاهد مؤسسة التدريب المهني.
- تنفيذ مشروع التدريب السياحي والفندقي من خلال مؤسسة التدريب المهني.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بجائزة أفضل مبادرة بتقديم خدمة النافذة الهاتفية.

2007:

- البدء بتطبيق المعايير الدولية فيما يخص العمل اللائق.
- تطوير مسودة أولية لسياسة التشغيل الوطنية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO.
- انشاء معاهد متميزة للتدريب المهني (CoE)، المعهد الإقليمي السنغافوري للتكييف والتبريد/ بالتعاون مع الجانب السنغافوري.
- تمكين شركة زين للاتصالات ZAIN من إدارة وتشغيل مشاغل صيانة الأجهزة الخلوية ومراكز الإتصال وتوقيع إتفاقية معها واستحداث مشغل الألياف الضوئية في الزرقاء.
- الوحدة الاستثمارية، الاستحواذ على 9% من راس مال شركة توليد الكهرباء المركزية (CEGCO).

2008:

- إنشاء صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني بموجب المادة رقم (7) من قانون مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني رقم (46) لسنة (2008).
- البدء بتنفيذ مبادرة انشاء الفروع الانتاجية بناءً على التوجيهات الملكية السامية.
- شمول المنشآت التي توظف عامل فأكثر بالضمان الاجتماعي.
- مشروع اصلاح المؤسسة العمدة للضمان الاجتماعي لتمكينها من العمل كمزود للتدريب وفق نمطية التدريب الموجه بالطلب بالتعاون مع البنك الدولي.
- رفع مساهمة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في شركة الاتصالات لتصل الى 29% من راس مال الشركة من خلال الاستحواذ على أسهم الحكومة الاردنية في الشركة حيث بلغت قيمة الصفقة حوالي 136 مليون دينار
- الوحدة الاستثمارية، منح قرض للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بمبلغ 100 مليون دينار لتمويل المبادرة الملكية السامية "سكن كريم لعيش كريم".
- الوحدة الاستثمارية، المشاركة في قرض تجمع بنكي لصالح مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتميمتها (موارد) بقيمة كلية تبلغ حوالي 18 مليون دينار.

2009:

- اصدار نظام العاملين في المنازل وطهاتها وبستانبيها ومن في حكمهم وتعديلاته رقم 90 لسنة 2009.
- انشاء مراكز تدريب المفتشين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO.

- الوحدة الاستثمارية، افتتاح فندق هوليدي ان/ البحر الميت.
- إصدار القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي رقم (26) لسنة 2009.
- تأسيس الضمان الاجتماعي لتطوير المناطق التنموية للقيام بمهام تطوير البنية التحتية والخدمات والتسويق لمنطقة الملك الحسين بن طلال التنموية/ المفرق ومنطقة اربد التنموية والتي تم انشائها بمبادرات ملكية سامية
- توقيع عقد انشاء مركز الانطلاق الموحد للسفريات الخارجية.
- اصدار اول دليل استرشادي للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات في الاردن.
- حصول الوحدة الاستثمارية (صندوق الاستثمار حاليا) على جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز عن فئة المؤسسات التي تشارك لأول مرة.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بجائزة الممارسات العالمية في مجال توسعة الشمول.

:2010

- صدور نظام رقم (21) لسنة 2010 (نظام اللجنة الثلاثية لشؤون العمل).
- صدور قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010.
- قانون معدل لقانون العمل (قانون مؤقت رقم (26) لسنة 2010).
- انشاء "صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي" ليحل محل الوحدة الاستثمارية بموجب احكام قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، المشاركة في قرض تجمع بنكي لتمويل شركة حاويات ميناء العقبة بقيمة كلية تبلغ حوالي 11 مليون دينار

:2011

- اصدار نظام معدل لنظام العاملين في المنازل وطهاثها وبستانيتها ومن في حكمهم رقم 49 لعام 2011.
- اصدار تعليمات السلامة والصحة المهنية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لسنة 2011.
- تبني مشروع القائمة الذهبية المطور على اساس معايير العمل الدولية.
- اطلاق وثيقة الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.
- افتتاح مركز الدعم الاجتماعي لمكافحة عمل الأطفال.
- الحاق (1107) عامل وعاملة في مبادرة الفروع الانتاجية.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، الاستحواذ على 51% من ملكية شركة كهرباء المملكة والتي تمتلك 100% من راس مال شركة توزيع الكهرباء والتي تمتلك بدورها 55% من راس مال شركة كهرباء محافظة اربد. بلغت قيمة صفقة الاستحواذ 51 مليون دينار.
- البدء بتطبيق تأمين التعطل عن العمل .
- البدء بتطبيق تأمين الأمومة.

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، جائزة درع الحكومة الالكترونية "جائزة الابداع التصميمي – فئة الهيئات الرسمية والحكومية" / المنظمة العربية للتنمية الادارية (جامعة الدول العربية).

2012:

- اصدار نظام مركز الاعتماد وضبط الجودة لقطاع التدريب والتعليم المهني والتقني رقم 35 لسنة 2012
- اطلاق النظام الوطني للتشغيل الالكتروني.
- اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بمباركة ملكية سامية.
- اطلاق الاطار الوطني للحد من عمل الأطفال تحت رعاية ملكية سامية.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، المشاركة في قرض تجمع بنكي لتمويل شركة المعبر عبدون بقيمة كلية تبلغ 10 مليون دينار
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، المشاركة في قرض تجمع بنكي لصالح شركة مشروع الخبرة السمرا بقيمة كلية تبلغ 8 مليون دينار أردني.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشهادة التميز عن ممارسة الكفاءة الادارية والتشغيلية لنظام التفتيش و عن ربط الرواتب التقاعدية بالتضخم.

2013:

- الحصول وزارة العمل على المركز الثاني من المرحلة البرونزية من جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز .
- استحداث وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في وزارة العمل.
- انشاء معاهد متميزة للتدريب المهني (CoE)، معهد التدريب المتميز للصناعات الدوائية/ البلقاء بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي والقطاع الخاص الاردني.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، افتتاح فندق كراون بلازا/ البحر الميت.
- اصدار نظام معدل لنظام العاملين في المنازل وبستانيتها ومن في حكمهم رقم 11 لسنة 2013.

2014:

- اطلاق وزارة العمل برنامج دعم تدريب الاناث لغايات التشغيل الذاتي.
- صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014.
- نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل رقم 48 لسنة 2012
- انشاء (2) معاهد متميزة للتدريب المهني (CoE)، معهد التدريب المتميز المياه والبيئة/ العاصمة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ومعهد التدريب المتميز للطاقة المتجددة/ معان بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي والقطاع الخاص الاردني.
- إنشاء فندق سالتوس في مدينة السلط بالتعاون مع الشركة الوطنية للفنادق والسياحة.
- اصدار نظام صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي ومجلس الاستثمار بموجب احكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014.

- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، رفع نسبة الملكية في شركة كهرباء المملكة لتصل الى 70% من راس مال الشركة. بلغت قيمة صفقة الاستحواذ 19 مليون دينار.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، المشاركة في قرض تجمع بنكي لصالح امانة عمان بقيمة كلية تبلغ 250 مليون دينار.

:2015

- تطبيق التأمينات السارية لتشمل أصحاب العمل.
- بدء تطبيق نظام خاص بالعاملين بالمهن الخطرة.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشهادة تقدير عن الممارسات الفضلى (تحصيل الاشتراكات إلكترونياً وتقييم مكان العمل بناء على معايير الصحة والسلامة المهنية وجائزة الصحة والسلامة المهنية).

:2016

- تشكيل لجنة وطنية لدراسة تطبيق نظام العمل المرن للمرأة.
- رفع الحد الأدنى للأجور من 150 دينار الى 190 دينار بزيادة نسبتها 25.7%.
- تأسيس شركة الضمان للتأجير التمويلي لتمويل المشاريع الحكومية الكبرى في البنية التحتية والنقل والصحة.
- منح سقف تمويلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغايات تمويل سلف شخصية وسلف لغايات تطوير المشاريع التنموية الصغيرة القائمة لمتقاعدي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بقيمة 20 مليون دينار.

:2017

- رفع الحد الأدنى للأجور من 190 دينار الى 220 دينار وذلك تجسير الفجوة في الأجور بين قطاعي العام والخاص.
- اصدار نظام العمل المرن رقم 22 لسنة 2017.
- افتتاح واستحداث مديرية السلامة والصحة المهنية.
- تمكين غرفة صناعة الأردن من إدارة وتشغيل (5) مشاغل لمؤسسة التدريب المهني.
- تمكين شركة الأزياء التقليدية من إدارة وتشغيل معهد للتدريب المهني تابع للمؤسسة في الرمثا ومشغل في الطفيلة.
- رفع مساهمة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في شركة البوتاس العربية لتصل الى حوالي 10.4 % من راس مال الشركة من الاستحواذ على حصة البنك الاسلامي للتنمية / جدة. بلغت قيمة صفقة الاستحواذ 74 مليون دينار.
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، تمويل انشاء مركز جمرك عمان الجديد/ الماضونة بقيمة حوالي 93 مليون دينار من خلال التأجير التمويلي
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، تمويل انشاء مستشفى الطفيلة الحكومي بقيمة حوالي 34 مليون دينار من خلال التأجير التمويلي
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، منح تمويل لمشروع اعادة تأهيل محطة الحسين الحرارية بقيمة تبلغ حوالي 35 مليون دينار.

- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، رفع سقف تمويلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغايات تمويل سلف شخصية وسلف لغايات تطوير المشاريع التنموية الصغيرة القائمة لمتقاعدي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليصبح 50 مليون دينار

:2018

- اطلاق دليل السلامة والصحة المهنية لعمل الأطفال.
- اصدار تعليمات العمل المرن لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- اصدار قانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
- تطوير معهد التأهيل والتشغيل المهني المتخصص لذوي الإعاقة في الرصيفة.
- اصدار وثيقة "تمكين المرأة" كجزء من وثيقة المسؤولية المجتمعية لصندوق استثمار أموال الضمان.
- حصدت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي خمس شهادات دولية في الممارسات الفضلى في مجالات تجارب المؤسسة في تطبيق الهواتف الذكية في الضمان الاجتماعي، وضمان حياة أفضل للمتقاعدين بعد التقاعد واستخدام تبادل المعلومات الالكترونية، وتقرير الاستدامة في الضمان الاجتماعي والحوكمة الرشيدة.

:2019

- اطلاق الميثاق الوطني للتشغيل، كمظلة وطنية شاملة لمشاريع التشغيل والتمكين.
- اطلاق التحالف الدولي للانصاف في الأجور في الأردن.
- اقرار قانون تنظيم العمل المهني رقم 11 لسنة 2019.
- اقرار نظام رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين.
- تطوير معهد السلامة والصحة المهنية/ ماركا، وإستحداث التدريب على الواقع الافتراضي (Virtual Reality) بالإضافة إلى استحداث مواضيع تدريب جديدة.
- إنشاء مشاغل للسلامة والصحة المهنية في معهد تدريب مهني حكما/ إربد و في معهد تدريب مهني العقبة.
- تمويل انشاء مستشفى معان العسكري بقيمة حوالي 38 مليون دينار من خلال التأجير التمويلي
- تمويل انشاء مشروع حافلات التردد السريع عمان - الزرقاء بقيمة حوالي 140 مليون دينار من خلال التأجير التمويلي.
- رفع سقف تمويلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغايات تمويل سلف شخصية وسلف لغايات تطوير المشاريع التنموية الصغيرة القائمة لمتقاعدي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليصبح 70 مليون دينار
- توقيع مذكرات تفاهم مع هيئة التقاعد الفلسطينية، هيئة الاستثمار، شركة ميريديام / الاردن، دائرة الاوقاف الاسلامية، شركة إدارة الاستثمارات الحكومية، ومذكرة تفاهم مشتركة مع وزارة السياحة وهيئة الاستثمار وهيئة تشييط السياحة والجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

- تجديد اتفاقية ادارة الفنادق المملكة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (كراون بلازا / عمان، كراون بلازا/ البحر الميت وهوليدي ان/ البحر الميت) مع مجموعة الانترنتنتنتال العالمية
- إصدار الدليل الاسترشادي لتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارة الشركات
- تنظيم ورشة العمل الثانية لممثلي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارة الشركات بعنوان "تعزيز الحوكمة المؤسسية في الشركات الاردنية"
- صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، الحصول على المركز الأول في جائزة التميز البيئي على مستوى القطاع الحكومي للعام 2019 والتي تنظمها جمعية البيئة الاردنية.
- صدور القانون المعدل للضمان الإجتماعي رقم (24) لسنة 2019.
- صدور تعليمات شمول العاملين في العمل المرن.
- ضمن جائزة الخدمة الحكومية المتميزة التي ينظمها مركز الملك عبدالله الثاني للتميز حصلت فروع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على المراتب التالية: فرع الزرقاء على المرتبة الأولى وفرع جرش على المرتبة الثالثة وفرع الطفيلة على المرتبة الرابعة وفرع مادبا على المرتبة الثامنة من بين 21 مركز تقديم خدمة تتبع لـ 12 جهة حكومية.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشهادة تميز في الوقاية من المخاطر المهنية في إطار برنامج الاعتراف بتطبيق المبادئ التوجيهية في مجال الوقاية من المخاطر المهنية.
- فوز المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بجائزة الأردن للأعمال ضمن فئة الحكومة الالكترونية / شركة فرونت رو.

:2020

- اصدار قرار رفع الحد الأدنى للأجور من 220 دينار الى 260 دينار وتطبيقه اعتبارا من 2021/1/1.
- اصدار نظام اعتماد مزودي التدريب والتعليم المهني والتقني رقم (19) لسنة 2020.
- اصدار نظام معادلة المؤهلات والشهادات المهنية والتقنية واعتمادها رقم (20) لسنة 2020.
- اصدار نظام معدل لنظام العاملين في المنازل وطهاتها وبستانيها ومن في حكمهم رقم (64) لسنة 2020.
- اصدار نظام تنظيم المكاتب العاملة في استخدام غيرالاردنيين العاملين في المنازل رقم (63) لسنة 2020.
- اصدار نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2020.
- اصدار أوامر الدفاع والبلاغات الصادرة بموجبها والمتعلقة بتنظيم العلاقة التعاقدية خلال جائحة كورونا.
- تطوير نظام حماية لحل الشكاوي العمالية.
- تنفيذ الزيارات التفتيشية بخصوص أوامر الدفاع.
- اعتماد التدريب عن بعد للمواد النظرية في مؤسسة التدريب المهني.
- اعتماد التسجيل والدفع الإلكتروني في مؤسسة التدريب المهني.
- تسجيل (30) مؤهل ضمن الإطار الوطني للمؤهلات (2019-2020).
- تأسيس الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بالشراكة مع شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات
- تأسيس شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية لإنشاء أول مشروع زراعي للضمان الاجتماعي في جنوب المملكة لإنتاج الخضراوات والاعلاف الحيوانية.

- افتتاح المحطة الاولى لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في غور كبد لتغذية فندق كراون بلازا/ البحر الميت
- اطلاق مشروع إعادة تأهيل فندق كراون بلازا/ البترا وبتكلفة تقدر بحوالي 18 مليون دينار.
- رفع سقف تمويلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغايات تمويل سلف شخصية وسلف لغايات تطوير المشاريع التنموية الصغيرة القائمة لمتقاعدي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليصبح 100 مليون دينار
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير لدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة والتعاون في مجال التطوير العقاري.
- تنظيم ورشة العمل الثالثة لممثلي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس ادارة الشركات بعنوان "ترسيخ الحوكمة المؤسسية في الشركات".
- عقد ملتقى صناديق التقاعد بعنوان "الاستثمار لتعزيز المنعة" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن.
- اطلاق برنامج تطوير القيادات النسائية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن.
- اطلاق ثلاثة عشر برنامجاً خاصاً بأوامر الدفاع؛ ضخت فيها المؤسسة بما يقارب (396) مليوناً في السوق الأردني لعام 2020، ساهمت في الحفاظ على ديمومة المنشآت والموظفين العاملين بها.
- اطلاق برنامج رعاية للمساهمة في كلف رعاية الأطفال في الحضانات.
- صدور النظام المعدل لنظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في المهن الحرة بالإضافة إلى اعتماد شرائح جديدة للاشتراكات تتناسب مع القدرات المالية للفئات المشمولة.
- صدور النظام الخاص باستثناء بعض العاملين في المنشآت من الشمول بتأمين الشيخوخة.

:2021

- اصدار نظام عمال الزراعة رقم (19) لسنة 2021.
- اصدار تعليمات شروط واجراءات الاعتراض على قرارات واجراءات تفتيش وزارة العمل لسنة 2021
- اصدار تعليمات شروط ومؤهلات وواجبات مفتشي وزارة العمل وتنظيم عمل ادارة التفتيش لسنة 2021
- اصدار تعليمات اجراءات التفتيش على الانشطة الاقتصادية لسنة 2021
- اصدار تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لسنة 2021.
- اصدار تعليمات اجراءات التفتيش على القطاع الزراعي لسنة 2021
- اصدار تعليمات وثيقة التأمين الخاصة بالعاملين في المنازل من غير الأردنيين لسنة 2021.
- زيادة مشاركة الإناث المتدربات في برامج مؤسسة التدريب المهني من (0%) في العام 1977 إلى (36%) حالياً.
- تدريب وتأهيل حوالي (400 ألف متدرب ومتدربة) ضمن مستويات العمل الاساسية (المهني والماهر ومحدد المهارات) وبرامج رفع الكفاءة الفنية.
- التوسع في عدد العائلات المهنية من (0) في العام 1977 إلى (19) عائلة مهنية حالياً.
- استحداث (120) برنامج جديد للتدريب المهني متوائمة مع إحتياجات السوق والتطور التكنولوجي.

- قامت وزارة العمل بإعداد ثلاثة دراسات تقييم أثر لمشاريع ترتبط بالتشغيل؛ دراسة تقييم أثر مشروع التوسع في التدريب والتشغيل والذي يتضمن التدريب والتشغيل في 7 قطاعات، دراسة تقييم الحضانات على تشغيل المرأة، دراسة تقييم خدمات التشغيل المقدمة من قبل وزارة العمل والخروج بالتوصيات ويجري العمل على تنفيذها.
- تطوير نظام متابعة وتقييم الكتروني.

:2022

أولاً: تطوير استراتيجيات وسياسات العمل:

- إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للأعوام 2022-2025 والخطط التنفيذية لكافة البرامج والمشاريع الواردة فيها.
- إبرام اتفاقية لتنفيذ مشروع التشغيل في الأردن (2030) مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والتي تهدف إلى تطوير السياسات القائمة على الأدلة وتطوير نظام شامل لبيانات سوق العمل.
- ثانياً: زيادة أعداد المشتغلين والمشتغلات من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التالية:

أ- برنامج التشغيل الوطني:

قامت وزارة العمل وبعد إطلاق برنامج التشغيل الوطني للعام 2022 بتاريخ 03/04/2022 برعاية دولتكم بما يلي:

- تم توقيع عقود عمل ل 1861 عقد بين العمال وأصحاب العمل.
- البدء بتنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج والمتضمنة اتاحة المجال لأصحاب العمل للتسجيل على منصة "تشغيل" لتحديد فرص العمل لديها مع البيانات الخاصة بالتعريف عن هذه الفرص.
- تدريب كافة كوادر وزارة العمل في كافة مديريات وأقسام التشغيل وفي كافة محافظات المملكة والبالغ عددهم (70) موظف.
- تدريب ضباط ارتباط وعددهم (192) شخص من مختلف الجهات ذات الصلة بالبرنامج ومنها؛ البلديات، غرفة صناعة الأردن وغرفة صناعة عمان وباقي الغرف الصناعية في مختلف المحافظات، غرفة تجارة الأردن وغرفة تجارة عمان وباقي الغرف التجارية في المحافظات، نقابة مقاولي الانشاءات الأردنيين، والنقابات المهنية ونقابات أصحاب العمل.
- تنفيذ (1520) زيارة لمؤسسات القطاع الخاص في مختلف محافظات ومدن المملكة للتعريف بالبرنامج بالإضافة إلى عقد (73) ورشة عمل لممثلي أصحاب العمل نتج عنها تسجيل 20445 فرصة عمل لغاية تاريخ 2022/5/28، حيث تم عقد لقاء صحفي بتاريخ 2022/5/29 للإعلان عن فرص العمل الجديدة تبعا للمستوى التعليمي وقائمة المهن المسجلة.
- البدء في تنفيذ المرحلة الثانية والمتعلقة بتسجيل الباحثين عن العمل والتقدم لفرص العمل المعلنة.

ب- تعزيز خدمات التشغيل والارشاد المهني من خلال:

- عقد جلسات ارشاد مهني جماعية للباحثين عن العمل وعددها (654) جلسة ارشاد جماعي و (339) جلسة ارشاد معمق جلسة خلال الفترة من تاريخ 2022/1/1 وإلى 2022/6/30.

- تشغيل 6332 مشغل ومشتغلة خلال الفترة من تاريخ 2022/1/1 ولغاية 2022/4/30 من قبل مديريات وأقسام التشغيل في الوزارة.
- جاري العمل على توفير محطة متنقلة لتقديم خدمات التشغيل وخاصة للمناطق النائية والبعيدة بالإضافة إلى تجهيز أكشاك لتقديم خدمات التشغيل في الأماكن التي لا يوجد فيها مديريات أو أقسام للتشغيل تابعة للوزارة.
- يتم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتطوير واعتماد كتاب مهن في المدارس للصفوف المدرسية 8,7,6,5.
- تشغيل الاشخاص من ذوي الاعاقة من خلال ضمان تطبيق أحكام قانون العمل الذي ألزم صاحب العمل بتشغيل الاشخاص من ذوي الإعاقة في مؤسسات القطاع الخاص وتشبيك الاشخاص من ذوي الاعاقة مع فرص العمل المتوفرة.
- تنفيذ زيارات تفتيشية من قبل مفتشي العمل في الوزارة لضمان التزام المؤسسات بتشغيل الاشخاص من ذوي الاعاقة.

ج- الفروع الانتاجية:

- تم إقامة (25) يوم وظيفي في مختلف المحافظات لزيادة أعداد المشتغلين والمشتغلات للوصول للطاقة الاستيعابية في الفروع الانتاجية القائمة، حيث تم تشغيل (700) مشغل ومشتغلة خلال الفترة من 2021/10/30 ولغاية 2022/5/31.
- تم إعادة تشغيل الفرع الإنتاجي في الشوبك من خلال إبرام اتفاقية مع شركة الزي لصناعة الملابس لتشغيل (200) مشغل ومشتغلة.
- المتابعة الحثيثة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية (المبادرات الملكية للفروع الانتاجية) لإنشاء (13) فرع / وحدة إنتاجية جديدة في كافة المحافظات والوادي والتواصل مع المستثمرين لتوقيع اتفاقيات إنشاء وتشغيل هذه الفروع والوحدات الانتاجية.
- بلغ عدد المشتغلين في الفروع الانتاجية ما يزيد عن 9000 عامل وعاملة في 32 فرع انتاجي في مختلف محافظات المملكة.

د- تسويق الكفاءات الأردنية دولياً:

- بلغ عدد المشتغلين والمشتغلات في دولة قطر ما يزيد عن (10000) مشغل ومشتغلة حتى تاريخ 2022/6/1 من خلال المنصة الوطنية للتشغيل.
- تم إبرام اتفاقية تشغيل الممرضين مع الوكالة الألمانية للتشغيل في سوق العمل الألماني.
- تم عقد اجتماع مع وزير العمل والتكوين التونسي حيث أثمر اللقاء الحصول على (20) منحة لمتدربين أردنيين للسفر لتونس والحصول على شهادات تدريب معتمدة حسب متطلبات سوق العمل في أوروبا في قطاع الانشاءات، ويجري العمل على تبادل الخبرات بين المدربين من كلا البلدين.
- عقدت عدة لقاءات مع وزير العمل الكندي والسفير الكندي في الأردن لتوظيف أردنيين في كندا (تصاريح عمل مؤقتة).

ثالثاً: تعزيز العمل اللائق من خلال :

- أتمتة منظومة التفتيش والربط مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
 - تفعيل غرفة السيطرة والتحكم لمتابعة اجراءات التفتيش من خلال تنفيذ الزيارات التفتيشية الميدانية والعمل على توثيقها ومتابعتها.
 - حل الشكاوى العمالية و تقديم المشورة لأصحاب العمل و العمال حيث تم معالجة (23418) شكاوى من خلال العامين 2021\2021
 - القيام بالزيارات التفتيشية موجهه ومنظمة لتنظيم سوق العمل ومتابعة تطبيق احكام قانون العمل وتقديم المشوره لاصحاب العمل والعمال وتوجيه الزيارات للقطاعات اللاكثر حضوره من ناحية شروط وظروف العمل حيث بلغت الزيارات التفتيشية خلال العامين 2021\2022 (86865) زيارة تفتيشية لتشمل جميع مواد قانون العمل
 - العمل على منع الاتجار بالبشر وفق قانون العمل وقانون منع الاتجار بالبشر من خلال مذكرة التفاهم مع مديرية الامن العام \ وحدة مكافحة الاتجار بالبشر
 - توفير بيئة عمل صحية وأمنة للعاملين وذلك من خلال القيام بالزيارات التفتيشية على المؤسسات للتأكد من التزامها باشتراطات القانون ومتطلبات السلامة والصحة المهنية، حيث تم تنفيذ (21,296) زيارة تفتيشية اما أولية أو دورية أو تحقيق في شكاوى عمالية من تاريخ 2022/1/1 وإلى 2022/6/30.
 - اعداد دليل اجراءات تفتيش العمل.
 - اعداد أدلة تقييم المخاطر لكل من قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، وقطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية لتعزيز منظومة الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل.
 - إعداد خطة لوزارة العمل في مواجهة حوادث واصابات العمل الطارئة.
 - إطلاق حملة تفتيشية بهدف الالتزام بتعيين مشرفي السلامة والصحة المهنية لدى المنشآت عملا بأحكام النظام رقم (7) من القانون.
 - مراجعة التشريعات القانونية المتعلقة باشتراطات السلامة والصحة المهنية، حيث تم ارسال نظام العناية الطبية والوقائية في المؤسسات الى ديوان التشريع والرأي.
 - تم اعداد مسودات لنظامي تشكيل مشرفي ولجان السلامة والصحة المهنية وسيتم رفعها الى مجلس الوزراء لسير في اجراءات اقرارها.
 - تم تعديل معايير القائمة الذهبية لانضمام المصانع في قطاع الغزل والنسيج لها بما يتوافق مع معايير العمل اللائق.
- ب- الحد من عمل الأطفال:
- تم تنفيذ الزيارات التفتيشية للكشف عن الأطفال العاملين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحاب العمل المخالفين، حيث بلغ عدد الزيارات التفتيشية الخاصة بعمل الأطفال (6091) من تاريخ 2022/1/1 وإلى 2022/5/31، وبلغ عدد حالات الأطفال العاملين الذين تم اكتشافهم (139) طفل.

- تم إدخال الحالات المكتشفة من الأطفال العاملين على قاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال وذلك لتتبع واستكمال إحالة الأطفال العاملين المكتشفين ومحاولة إرجاعهم الى مقاعد الدراسة .
 - تم إضافة تبويب لتقديم شكاوى عمل الأطفال على منصة حماية في الوزارة.
 - تم إعداد مسودة تحديث الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الاطفال (2022-2030) بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة بعمل الأطفال وإعداد خطة عمل تنفيذية وطنية سنوية لتنفيذ بنود الإستراتيجية من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة.
 - إعداد دليل إجراءات التفتيش الخاص بالحد من عمل الأطفال.
- رابعاً: تمكين عمل المرأة:

- تسعى الوزارة الى تعزيز الحوكمة المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي بما يضمن تعزيز قدرة النساء على الوصول الى الدخل والعمل اللائق وصولاً الى تمكينهن اقتصادياً من خلال تشكيل فريق لدمج النوع الاجتماعي، وإعداد مسودة سياسة لدمج النوع الاجتماعي في عمل الوزارة وموازنتها لعام 2022 - 2023 بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتكون وزارة العمل وثلاث وزارات اخرى ريادية في هذا المجال بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.
 - رفع الوعي بأهمية عمل المرأة وحقوقها العمالية من خلال التحضير لحملة توعية بأهم مواد قانون العمل الخاصة بعمل المرأة بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومنظمة العمل الدولية وامانة عمان الكبرى.
 - التحضير لحملة كسب تأييد وتوعية بأهمية العمل وقيمه للمرأة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ستركز على قضايا تعزيز مشاركة المرأة اقتصادياً (إجازة الأبوة، منافع ايجاد بيئة عمل ممكنة وآمنة لعمل المرأة في سوق العمل، وميثاق السلوك).
 - المشاركة في دراسة العرض والطلب في مجال رعاية الاطفال النهارية المنفذة بتمويل من البنك الدولي وبالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.
 - المشاركة في دراسة تقييمية لقطاعات إنتاجية جديدة للتوسع في انشاء الفروع الانتاجية التي تنفذها الوزارة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية، وذلك لزيادة تشغيل المرأة، وقد نفذت بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والبنك الدولي.
 - المشاركة في تطوير دليل استرشادي لدائرة ضريبة الدخل حول آليات تطبيق العمل المرن واحتساب الأجور والاقطاعات بدعم من البنك الدولي - مبادرة المشرق لتمكين المرأة اقتصادياً.
- خامساً: ضبط وتنظيم شؤون العمالة غير الأردنية من خلال:

- تنظيم شؤون العمالة غير الأردنية من خلال اصدار تصاريح العمل النازمة لعمالهم، حيث بلغ عدد العاملين الذين أصدرت تصاريح عمل من تاريخ 2022/1/1 إلى 2022/5/31 هو (109,810) وبلغ حجم اليراد (42,747,520) دينار أردني.
- تم تعديل نظام رسوم تصاريح العمل للعمالة غير الأردنية وذلك بإدخال فئات لذوي المهارات المتخصصة تتناسب مع مدة استخدامهم كحد أدنى مدة ثلاثة شهور، وتخفيض رسوم تصاريح العمل.

- تم إطلاق المرحلة الثالثة لنظام تصاريح العمل الإلكتروني والانتهاه من تطوير المرحلة الثانية لنظام تصاريح العمل الإلكتروني وهي قيد الفحص باستثناء الجنسيات المقيدة بالإقامة لحين الانتهاء من عمليات الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية.
- تم تعديل نسبة تشغيل العمالة الأردنية مقابل العمالة غير الأردنية في قطاع المنشآت السياحية بما يضمن زيادة نسبة تشغيل الأردنيين في هذا القطاع.
- إعادة هندسة اجراءات عمل مديرية العمالة الوافدة وتوحيدها للتخفيف على أصحاب العمل والتسريع في انجاز المعاملات.
- فيما يتعلق بقطاع العاملين بالمنازل تم اعداد دليل ارشادي لأصحاب المنازل (المواطنين) يتضمن تكاليف الاستقدام والانتقال والتعويضات الواجب دفعها لأصحاب المنازل والمدد الخاصة بإجراءات الاستقدام والانتقال وتجديد التصاريح والوثائق المطلوبة.
- تم أتمتة اصدار تصريح العمل وإذن الإقامة ببطاقة واحدة.
- الاشراف على عمل مكاتب العاملين بالمنازل بالإضافة إلى استقبال الشكاوى وحلها وفقا للأنظمة المعمول بها، حيث تم استقبال وحل (140) شكوى واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المكاتب المخالفة.
- تم اعادة مبالغ مالية لأصحاب المنازل بقيمة 60668 دينار من قبل مديرية العاملين بالمنازل أو تسهيل كفالات المكاتب من تاريخ 2022/1/1 إلى 2022/5/31.

سادساً: محور تعزيز علاقات العمل

- تحافظ الوزارة على ابقاء باب الحوار والتفاوض المباشر بين اصحاب العمل والعمال، حيث تحرص الوزارة على دورها الوسيط بين أطراف الانتاج وحثها الدائم للعمال ممثلة بنقاباتهم واصحاب العمل.
- تم التعامل مع 32 نزاع عمالي جماعي حيث تم ايداع 31 عقد عمل جماعي نتج عن تدخل الوزارة كوسيط في النزاعات من خلال رعاية المفاوضات المباشرة ومراحل التوفيق بين نقابات العمال واصحاب العمل ترسيخاً لمبدأ الحوار والمشاركة ما بين نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل حيث بلغ عدد العمال المستفيدين من هذه الاتفاقيات ما يقارب (290,055) عامل وعاملة، كما تم احالة نزاع عمالي واحد الى المحكمة العمالية.

سابعاً: تطوير الموارد البشرية والتطوير المؤسسي:

أ- تطوير سياسات الموارد البشرية:

- تقوم الوزارة حالياً بمراجعة كافة التشريعات الناظمة لعمل الوزارة لإعداد مصفوفة لتفويض الصلاحيات لكافة المستويات الإدارية بالشكل الذي يضمن تسهيل إجراءات تقديم الخدمات لمتلقي الخدمة وتحديد المسؤوليات بالإضافة إلى استخدام هذه المصفوفة ضمن إطار عمل الوزارة لتنفيذ خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي على كافة المستويات الإدارية.

- تم حصر الوظائف الحرجة من حيث النوع والعدد وفقاً للتوزيع الجغرافي لمديريات ومكاتب العمل وذلك لغايات تنفيذ خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي بالإضافة إلى تحديد الفائض والنقص من هذه الوظائف والذي يترتب عليه إعادة توزيع الموظفين على المديريات.
- قامت الوزارة بتحليل نتائج تقييم الأداء السنوي للموظفين بهدف تعزيز إيجابيات الموظفين والفرص المتاحة لهم بالإضافة إلى معالجة نقاط الضعف للموظفين، كما قامت الوزارة بإعداد دليل مؤشرات الأداء الفردي لموظفي وزارة العمل لكافة الوحدات التنظيمية في الوزارة ولكافة الوظائف تمهيداً لتطبيق منهجية ربط الأداء الفردي مع الأداء المؤسسي وذلك بالتعاون مع مديرية السياسات والاستراتيجيات وتطوير الأداء المؤسسي .
- ب- محور الاحلال والتعاقب الوظيفي:
- قامت الوزارة بتنفيذ خطة للإحلال والتعاقب الوظيفي كما يلي :
- تهيئة الصف الثاني في وزارة العمل ضمن خطة عملية لغايات اشغالهم مستقبلاً في وظائف قيادية بتقويضهم صلاحيات المدراء حال غياب أو اجازة المدير الاصيل.
- إدماج موظفي الصف الثاني في اللجان الرئيسية في الوزارة.
- تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة الاحلال والتعاقب الوظيفي والتي تهدف الى تعيين الصف الثاني من الموظفين لإشغال وظائف إشرافية مستقبلاً وذلك ضمن برنامج تدريبي متخصص، برنامج همة.
- وسيتم تطبيق هذه المنهجية على عدة من الدوائر التابعة لوزارة العمل كمؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
- ج- محور التدريب ورفع القدرات:
- تم اشراك موظفي الوزارة في دورات تدريبية وورش عمل متنوعة بلغ عددها (75) دورة وورشة عمل حيث تم اشراك (105) موظفين عاملين في التشغيل في دورات تدريبية وورش عمل متنوعة تمحورت حول مواضيع مختلفة مثل "البرنامج الوطني للتشغيل"، "التوظيف المحلي"، "ادارة التشغيل في الأزمات"، ومنها دورة تدريبية عقدت خارج الاردن بعنوان "الشؤون الاجتماعية والتوظيف" وشارك فيها ثلاثة موظفين.
- تم اشراك (222) موظف من الموظفين العاملين في التقنيش في دورات تدريبية وورش عمل متنوعة تمحورت حول مواضيع مختلفة مثل "دور ومسؤوليات المفتشين"، "الحد من عمل الأطفال"، "تقييم الأثر البيئي لعدة مشاريع في عدة محافظات"، وتم التركيز على رفع كفاءات المفتشين في مجال مهارات الاتصال والتواصل حيث تم اشراك (170) مفتش في دورة تدريبية بعنوان "التغيير السلوكي في العمل من خلال الاستغلال الأمثل لمهارات الاتصال.
- تم اشراك (123) موظف من الدوائر المختلفة في الوزارة كالأشؤون الادارية والمالية وعمل المرأة والرقابة الداخلية والسياسات والاستراتيجيات في دورات تدريبية وورش عمل مختلفة تمحورت حول مواضيع مختلفة متعلقة بعمل تلك المديريات والوزارة بشكل عام.
- تم اعداد خطة تدريبية خاصة بمستحقي الترفيع الوجدوبي والجوازي وفقاً لأسس المشاركة في البرامج التدريبية لهذه الغاية، حيث سيتم اشراك (298) موظف في دورات تدريبية مختلفة مثل "رسم السياسات وصنع القرار"، "اساسيات

- إدارة الجودة الشاملة" ، "حل المشكلات واتخاذ القرارات" وسيتم الحاق (136) موظف منهم في دورة تدريبية بعنوان "إسعاد متلقي الخدمة" لأهميتها في اكساب الموظف المهارات اللازمة لتقديم الخدمة على الوجه الأفضل.
- تطوير الخدمات المقدمة للجمهور تتواءم مع التكنولوجيا الحديثة وصديقة للبيئة من خلال تطبيق نظام بلا دور الذي من شأنه المساهمة في توزيع عبئ العمل على موظفي ومقدمي الخدمات في وزارة العمل.
- ترجمة الموقع الرسمي لوزارة العمل للغة الإنجليزية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والعمل على تطويره وتحديثه ليكون بوابة المعرفة لجميع المتعاملين مع الوزارة.
- تامة: الارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني:
- تم اعداد خطة إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن **Triple 8** – والتي تهدف الى تحسين حوكمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتطوير المؤسسي وتعزيز جودة وملاءمة توفير التعليم والتدريب التقني والمهني حسب احتياجات سوق العمل، تسهيل الانتقال إلى التوظيف.
- تم انشاء منصة تتضمن كافة برامج ومشاريع خطة اصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في الاردن <https://jordan888.com/#triple> وتطوير لوحة مراقبة رقمية **Monitoring Dashboard** تهدف الى تتبع تقدم سير العمل وتحديد فرص الدعم وتوجيه الجهات المانحة لتنفيذها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- تم تعيين رئيس هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية الدكتور غادة الفاعوري بتاريخ 2022/04/24.
- استحداث وحدة دعم البرامج **PMU** لدعم تنفيذ تدخلات إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني ، بالتعاون مع البنك الدولي وجاري العمل على تعيين كوادرها.
- استحداث وحدة السكرتارية لمجالس المهارات القطاعية لتكون وحدة فنية للتواصل والتنسيق بين مجالس المهارات القطاعية وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ومزودي التدريب المهني والتقني والشركاء الرئيسيين الآخرين بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ومنظمة العمل الدولية وجاري العمل على تعيين كوادرها.
- تنسيق وتفعيل دور مجالس المهارات القطاعية حيث تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي مجالس المهارات القطاعية خلال شهر نيسان من العام 2022 لتعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة الهيئة والتي انبثق عنها لجان فنية تحدد المهارات والكفايات اللازمة لكل مهنة لتلبية احتياجات سوق العمل.
- جاري العمل على تشكيل مجالس مهارات قطاعية جديدة كقطاع التجزئة وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الحلوي والمجوهرات حيث تم عقد عدة اجتماعات مع اصحاب العلاقة لهذه الغاية.
- مراجعة قانون الهيئة والانظمة وخاصة نظام مجالس المهارات القطاعية التشريعات، والتي تتضمن مراجعة تسعة تشريعات رئيسية للتعليم والتدريب التقني والمهني ومقارنتها مع الممارسات الدولية الفضلى.
- إعادة هندسة الاجراءات المتبعة للهيئة من خلال تطوير الاجراءات التي تتبعها الهيئة لضمان الكفاءة والشفافية والتوافق مع تقديم الخدمات الرقمية حيث تم أتمتة ثلاث خدمات لهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية وهي الاعتماد العام والاعتماد الخاص وخدمات الترخيص.

- توأمة التجربة الهندية مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية من خلال تقييم القطاع المهني والتقني من قبل الخبير الهندي (مانيش) حيث قام بعقد العديد من الاجتماعات مع مختلف الجهات من القطاعين العام والخاص للخروج بالتوصيات التي من شأنها الارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع البنك الدولي.
- تطوير إطار التلمذة المهنية حيث تم عقد عدة اجتماعات مع جامعة الحسين التقنية ومنظمة العمل الدولية لمراجعة إطار التلمذة المهنية لعكس الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال.
- الاعتراف بإطار التعلم السابق حيث تم تحديث وتطوير الإطار الحالي من خلال عدة استشارات لأصحاب المصلحة والعلاقة والحصول على المساعدة فنية من منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تطوير برامج مؤسسة التدريب المهني من حيث الكمية والنوعية (**Demand-Driven**) وتقييم المدربين وبناء قدراتهم المهنية في المجالات المطلوبة.
- انشاء 7 مختبرات تدريبية والعمل جاري على تأسيس أنثى عشر مختبر في مراكز التدريب المهني **VRIAR** من خلال تقنية الواقع الافتراضي بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (**GIZ**) والمركز الاردني للتصميم والتطوير بالإضافة إلى تطوير برامج تدريبية افتراضية في مجالات عدة منها صيانة السيارات الكهربائية و اللحام المتخصص .
- انشاء مركز لـ **FAB LAB** بالشراكة بين مؤسسة ولي العهد ودعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (**GIZ**) للتخصصات التالية (الحلي والمجوهرات, الحدادة والنجارة , والصلصال).
- انشاء مختبر للطباعة ثلاثية الابعاد بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (**GIZ**) في مركز مؤسسة التدريب المهني/ماركا.
- انشاء وتجهيز أكاديمية متخصصة للتدريب على برامج **Cisco** بالشراكة مع جامعة الأميرة سمية.
- جاري العمل على إنشاء (4) مراكز تميز متخصصة (**COEs**) وبالشراكة مع مجالس المهارات القطاعية وأصحاب العمل في القطاعات المستهدفة (بلاستيك, ومواد كيميائية, قطاع الملابس, المخبوزات, صيانة السيارة وبيع بالتجزئة) بالتنسيق الكامل مع القطاع الخاص.
- جاري العمل على إنشاء مركز تميز بتمويل من الحكومة المغربية في أربعة قطاعات (صيانة المعدات الطبية, صيانة السيارات الكهربائية, صيانة المخبوزات, صناعة الزراعة المهنية).
- جاري العمل على إعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني ووضع مؤشرات الأداء للكادر الوظيفي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- إطلاق نظام تدريب متكامل في مؤسسة التدريب المهني ينظم عملية التدريب والمتابعة والتقييم.
- جاري العمل على تطوير خمسة الى سبعة مراكز في اقليم الوسط والجنوب بالتنسيق ما بين مؤسسة التدريب المهني وجامعة الحسين التقنية (**KFW**)
- انشاء مركزين للتدريب على قطاع الخدمات (نقل، شحن، تزويد) في سلطة منطقة إقليم العقبة الاقتصادية الخاصة ومنطقة سحاب بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.(**GIZ**)